

## تقليعة بن سلمان الجديدة ما لها وما عليها



مقامرة سعودية أخيرة.. لبقاء المملكة وعلاج «إدمان» النفط!

«أرامكو»، بيضة القبان، والمغامرة السعودية الجديدة من أجل البقاء. المجازفة بأعز ما تملك المملكة تاريخياً، لأن المرحلة، سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وأمنياً، لم تعد تحتل الاستمرار بما تسير عليه مملكة الفلق. الأمير محمد بن سلمان، وهو ملك فعلي بلا عرش حتى الآن، يخوض الرهان المؤلم، معزراً بموقعه كولي لولي العهد، ورئاسة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، في محاولة إنقاذ المملكة «المدمنة نفطياً»، وسط حرائق الإقليم، وتبدل معادلة «الأمن مقابل النفط» التي حكمت العلاقة مع الولايات المتحدة لنحو 70 سنة، وتنامي التحديات الشعبية داخل المملكة، وصراعات النفوذ والسلطة والمال بين أمراء الجيل الثاني والثالث. محمد بن سلمان يدخل أكثر المحظورات السعودية خطورة: الاقتطاع من «أرامكو» لأن البدائل لم تعد مبشرة، والمستقبل مجهول. بن سلمان، وهو أيضاً وزير الدفاع في حكم والده، يخرج الآن ليقول للسعوديين إن ما كان لم يعد ممكناً، وإن الماضي، لم يقدر بلادهم سوى

إلى ما هي عليه من خطر. لم يقل بن سلمان «فشلنا» حرفياً. لكن ما قاله في ما سُمي «رؤية السعودية 2030» التي أقرها مجلس الوزراء السعودي سريعاً بالأمس، يدق ناقوس الخطر من أن الأوضاع السعودية لم تعد تحتل. هي مجرد «أحلام» قال بعض المحللين المتابعين. قال آخرون إنها «مغامرة كبرى». وأشار آخرون إلى أنها «طموحة» وربما تفتقر إلى إمكانية الواقعية، وأن الاختبار الحقيقي لها سيكون في التطبيق.. الذي لن يكون سهلاً، لا في القطاع النفطي، شريان حياة المملكة وآل سعود، ولا في السياحة التي تتطلب تغييراً جذرياً في المفاهيم والقوانين، ولا في الجانب الصناعي الذي يتطلب تراكم مهارات وكفاءات تحتاج سنوات طويلة، ولا في الجانب الاجتماعي الذي يحتاج إلى نظم تفكير وعمل وتعليم تنسف الكثير مما هو قائم من المراكز والمؤسسات الدينية المتشددة وصولاً إلى المدارس والجامعات، وتسمح في ما قد تسمح به، بقيادة المرأة للسيارة والتي يبدو أن انتظارها سيكون طويلاً. الأهم من كل ذلك، أن «نظام الرفاهية» الذي اعتاد عليه السعوديون، و«كَمَ علاقتهم تاريخياً بمراكز السلطة والحكم وفق قاعدة «الرفاهية مقابل الولاء والطاعة»، ربما لن يظل ممكناً قريباً. هي إذن، مفامرة سعودية أخيرة، باسم الحياة، وحسم صراعات الحكم، ووجهة المملكة في الأعوام المقبلة، تضاف كلها إلى سلسلة المغامرات الأخيرة، خصوصاً في عهد الملك سلمان، من إحكام القبضة على مفاصل الدولة والسلطة بالتخلص، قدر الإمكان، من إرث الملك الراحل عبد الله، وكسر تراتبيات الصعود إلى العرش بترفيح الإبن محمد بن سلمان، وإبعاد الأمير مقرن، وما يبدو تهميشاً لدور ولي العهد الأول محمد بن نايف، ثم تمكين «ابن الملك» من القيادة العسكرية العليا عبر وزارة الدفاع، ثم تنصيبه رئيساً على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، والسيطرة على قيادة «أرامكو»، وصولاً إلى خوض غمار الحرب العنيفة في اليمن، والدخول في مواجهة مع إيران، وتصعيد العتب في الداخل السوري، وإعلان «التحالف الإسلامي ضد الإرهاب»، والأهم، وربما الأكثر خطورة، الاصطدام بمصالح «الحليف الأول» الأميركي، ووصول العلاقة معه إلى مرحلة الابتزاز الصريح وخصوصاً من خلال التلويح الأميركي بملف «هجمات 11 أيلول» ضد الرياض. وكان من الطبيعي أن يخرج محمد بن سلمان على السعوديين عبر قناة «العربية»، بعيد إقرار مجلس الوزراء «رؤية السعودية 2030» التي طرحها، ليدافع عنها، وهو المدرك للمحاذير التي تتضمنها، خصوصاً ربما على الصعيد الشعبي، غداة إقالة الملك سلمان وزير المياه والكهرباء عبد الله الحصين من منصبه، بعد فرض رسوم جديدة على استهلاك السعوديين للمياه، ما أثار ردود فعل شعبية غاضبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ورداً على سؤال عن تحفظ بعض السعوديين عن بيع جزء من «أرامكو» تشمل طرح أقل من خمسة في المئة من الشركة العملاقة للاكتتاب العام، وإنشاء صندوق سيادي بقيمة ألفي مليار دولار، قال بن سلمان «نحن أصبحت لدينا حالة إدمان نفطية في المملكة السعودية من قبل الجميع، وهذه خطيرة، وهذه التي عطلت تنمية قطاعات كثيرة جداً في السنوات الماضية». واستعان بن سلمان بالتاريخ ليبرر الخطوة قائلاً إن الملك الراحل «عبد العزيز، عندما أسس السعودية، لم يكن لديه نفط، وتمكن مع معاونيه من إدارة الدولة على الرغم من غياب النفط». لكن التساؤلات كثيرة والملاحظات أيضاً، وبينها ما هو

إيجابي، لكن الكثير أيضاً سلبي. وكالة «فرانس برس» نقلت عن مصدر متابع لصناعة النفط قوله إن الخطة «أشبه بالحلم»، مضيفاً أنه «كان على السعوديين أن يطلقوا برنامجاً من هذا النوع عندما كانت أسعار النفط مرتفعة». ومع ذلك، تلحظ الخطة زيادة الإيرادات النفطية ستة أضعاف، من 43.5 مليار دولار سنوياً إلى 267 ملياراً، من خلال اقتطاعات ضخمة من الدعم الحكومي على منتجات الطاقة وغيرها وسلسلة إجراءات تنفيذية، ما سيحد من اعتماد الإيرادات الحكومية بشكل رئيسي على مداخل النفط، ويقلل من تأثير تراجع أسعاره عالمياً على المالية العامة للبلاد. وفي موقف يطرح الكثير من التساؤلات، يقول محمد بن سلمان خلال المقابلة التلفزيونية بالأمس «أعتقد في سنة 2020 نستطيع أن نعيش بدون نفط!» ودفع تراجع إيرادات النفط الحكومة السعودية في كانون الأول إلى خفض الدعم على مواد أساسية أهمها الوقود والمياه والكهرباء. وسجلت أسعار النفط تراجعاً حاداً منذ منتصف العام 2014، ما كبد المملكة خسائر بمئات مليارات الدولارات. وأعلنت السعودية عجزاً قياسياً في ميزانية العام 2015 بلغ 98 مليار دولار، وتوقع عجزاً إضافياً بنحو 87 ملياراً هذه السنة. كما دفع انخفاض إيرادات النفط المملكة إلى الاستعانة باحتياطها من العملات الأجنبية. كما تعتزم السعودية اقتراض عشرة مليارات دولار من مصارف اجنبية، لتغطية العجز في مالتها العامة.

قراءة أولية من الخبير الاقتصادي الدكتور الدكتور غازي وزني

يقول الدكتور وزني إن الخطة «طموحة جداً»، ولها مخاطرها مثلما لها إيجابياتها، فلماذا؟

وبالنسبة إلى النقاط الشديدة الطموح فيها، يقول وزني: 1- تعتبر الخطة أن «الصندوق السيادي»

البالغ حجمه 2 تريليون دولار، قد يكون محركاً رئيسياً للكرة الأرضية، وليس فقط للمملكة.

2- التحول من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق، أي من اقتصاد يعتمد كلياً على مداخل النفط (نحو

80 في المئة) إلى اقتصاد الخدمات، يحتاج إلى فترة زمنية، أي إلى عقود من الزمن وليس فقط إلى 15

سنة.

3- خفض البطالة من 11 في المئة إلى 7 في المئة، يحتاج إلى تغيير كلي في النمط الاقتصادي وإلى

التأهيل والتدريب وتغيير نموذج التعليم وإلى الكفاءات...

4- رفع حجم السياحة والحج حالياً من 8 ملايين إلى 16 مليوناً ثم إلى 30 مليون شخص، قد يواجه مشكلة

العقلية والعادات والنظام القائم والانفتاح وغيرها.

ويقول الدكتور وزني لـ «السمير» إن الخطة «ليست واقعية» في النقاط التالية:

أولاً، إنهاء اعتماد المملكة على إيرادات النفط بحلول العام 2020، ليس خياراً واقعياً، لأن السعودية

تعتمد حالياً على 80 في المئة من إيراداتها على النفط، وثانياً أن العجز في الميزانية العامة في العام 2016 يصل إلى 20 في المئة، أي حوالي 124 مليار دولار، فيما يقدر صندوق النقد الدولي العجز السعودي في العام 2017، بحوالي 17 في المئة، وثالثاً إن المملكة خسرت في العامين الماضيين، 135 مليار دولار من احتياطاتها من العملة الأجنبية التي تراجعت من 735 مليار دولار إلى 595 مليار دولار. أما على الصعيد السياحي فيقول الدكتور وزني، إن التحول إلى قطاع الخدمات وخاصة السياحة والتجارة على غرار الجارة دبي التي تستقطب حوالي 10 ملايين سائح سنوياً، فإنه يحتاج إلى مناخ عام منفتح وأماكن سياحية جاذبة وإلى قوانين وتشريعات مرنة... أما بالنسبة إلى الإشارة للموقع الجغرافي للمملكة، لجذب المستثمرين ورجال الأعمال من الخارج ولجعل المملكة موقع ربط بين آسيا وأفريقيا، إضافة إلى قرار بناء الجسر بين السعودية ومصر، فيقول الدكتور وزني إنه من الصعب تأكيد أن هذه العناصر ستعزز دور التبادل التجاري بين المملكة والمنطقة والعالم. ولهذه الرؤية مخاطرها كما يراها الدكتور وزني:

1- احتمال خسارة الصندوق السيادي قيمته في حال تراجع أسعار النفط عالمياً، لأن العنصر الرئيسي في هذا الصندوق يتوقف على قيمة شركة «أرامكو» وشركات تابعة لها والمقدرة قيمتها بين 2 تريليون دولار و2.5 تريليون دولار.

2- الإخفاق في التحول من اقتصاد النفط إلى اقتصاد الخدمات بسبب قيود المجتمع والعادات والتقاليد والنظام وبسبب المنافسة لها من قبل دول الجوار (دبي، تركيا، الأردن ولبنان).

3- تداول أسهم «أرامكو» في السوق المالي السعودي، وليس في الأسواق المالية العالمية لتنشيط السوق المحلي، يفقد من قيمة هذا السهم لدى كبار المستثمرين العالميين وكبار الصناديق الاستثمارية العالمية. ومع ذلك، يرى الدكتور وزني، أن للرؤية إيجابياتها أيضاً، ومن بينها تنويع مصادر دخل المملكة ما يخفف من اعتمادها ورهن نموها، على أسعار النفط. كما أن الخطة تلحظ رفع الدعم عن المياه والبنزين والكهرباء وترشيد الإنفاق خصوصاً في المجال العسكري (قال بن سلمان إن السعودية في العام 2015، كانت أكبر ثالث دولة تنفق عسكرياً في العالم). ويضيف وزني أن من الإيجابيات، التحول إلى قطاع الخدمات وتقوية قطاع التعدين، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد تساهم في خلق فرص عمل وتخفيف حجم البطالة، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والرقابة في إدارة الصندوق السيادي وفي المناقصات العامة، إضافة إلى إيجابية قرار الإصلاح في الجهاز الحكومي. وبالإجمال، يقول الدكتور وزني إن التوقيت غير مناسب بالنسبة إلى الاقتصاد السعودي، لأن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن النمو ضعيف، ويسجل نحو 1.2 في المئة بحسب صندوق النقد الدولي، في حين أن العجز في المالية العامة يقارب إلى 20 في المئة، بينما تصل البطالة إلى نحو 14 في المئة، هذا إلى جانب أن المداخيل النفطية تراجعت أكثر من 60 في المئة، وتراجعت موجودات صندوق الاحتياط للعملة الأجنبية، طبعاً من دون أن ننسى أنه في ظل الاجتماع النفطي الفاشل الذي عقد في الدوحة مؤخراً، يُتوقع أن تبقى أسعار النفط في

العام 2016 منخفضة ، أي اقل من 50 دولاراً للبرميل.